الأمم المتحدة
E/AC.51/2025/L.4/Add.16

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**
**الدورة الخامسة والستون**
نيويورك، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025

## مشروع تقرير

*المقرر*: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

**إضافة**

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

*(البند 3 (أ))*

### البرنامج 15
### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

1 – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الثالثة عشرة، المعقودة في 20 أيار/مايو 2025، في البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 وفي الأداء البرنامجي لعام 2024 (A/80/6 (Sect. 18)).

**المناقشة**

2 – أثنت الوفود على عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقال أحد الوفود إن برنامج اللجنة يسر تهيئة الظروف التي تكفل قيام القارة الأفريقية بدور في نظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العالمية وشجع التكامل داخل المنطقة الإقليمية من أجل تنمية أفريقيا.

3 – وجرى التأكيد على أهمية تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بين جميع اللجان الإقليمية، وتشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقوة على مواصلة تركيزها على مجالات الازدهار

200625 190625 25-08290 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الاقتصادي. ولم يشجع الوفد نفسه اللجنة على توسيع نطاق ولاياتها أو تكرار عمل هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو هيئات متعددة الأطراف.

4 - وأشاد أحد الوفود بهيكل الخطة البرنامجية لأنها تركز على مجالات مثل القدرة على تحمل الدين، والابتكار في تمويل التنمية، وجمع البيانات وتصنيفها، وتنمية القدرات البشرية، والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

5 - ولاحظ أحد الوفود الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقديم حلول مبتكرة، إلى جانب المشورة السياسية والتقنية بناء على الطلب وحسب الاحتياجات، بما يعزز المرونة الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأيد الوفد التعاون القوي بين اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التجارة البينية الأفريقية والتجارة الأقاليمية، قائلا إن ذلك سيزيد من عدد البلدان الأفريقية التي ستصبح في عداد البلدان المتوسطة الدخل وسيعزز سيرها في هذا المسعى.

6 - وأُثني على اللجنة لزيادة استثمارها في العمل المناخي من أجل تعزيز القدرة الوطنية على الصمود وتعزيز الاقتصاد الدائري وتسخير الاقتصاد الأخضر والأزرق في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

7 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تقديم منح لإتاحة الفرصة للباحثين الشباب لدعم مهاراتهم وإجراء البحوث والمساعدة في زيادة الوعي.

8 - ولاحظ أحد الوفود أن هناك موجة من المقاومة للاستعمار الجديد في الممارسات التجارية والاقتصادية والمالية، مما يحول دون استفادة البلدان الأفريقية من ثرواتها من الموارد الطبيعية استفادة كاملة. ولاحظ الوفد كذلك أن العمل يجري الآن على قدم وساق لإنشاء آليات تزيل العقبات التي تعترض سبيل التعجيل بالتنمية والتصنيع وخلق فرص العمل في أفريقيا بموارد أفريقية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالإطلاق الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واعترض على التدابير التي تؤدي إلى مزيد من التجزئة في التجارة العالمية وزيادة السياسة الحمائية والتجارة المجحفة. وذكر الوفد أن تلك التدابير تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وأنها تسيّس العلاقات الاقتصادية الدولية.

9 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يثمن تجارته مع الدول الأفريقية، ولا سيما في المنتجات الزراعية والأغذية والأسمدة، على الرغم من فرض تدابير قسرية انفرادية، وأشار إلى أنه يتطلع إلى استمرار التعاون لتعزيز الإنتاج الزراعي في أفريقيا.

10 - وجرى توجيه الانتباه إلى الجهود الجارية الرامية إلى تحديد المعاهدة والإطار القانوني الذي يحكم عددًا من المجالات ذات الصلة بالتجارة، وإلى تعميق التعاون في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وجرى تسليط الضوء أيضا على التعاون الصناعي في مجالات التعدين والنقل والبنية التحتية المتعلقة بالخدمات اللوجستية والرقمنة ونقل التكنولوجيا.

11 - ودعا أحد الوفود إلى زيادة الجهود المبذولة لتوحيد النُهج المتبعة في مجال السعي الدولي للحفاظ على الطبيعة وقضايا المناخ عبر منابر الأمم المتحدة المتخصصة من خلال ضمان حق كل دولة في تحديد أدواتها وآلياتها المثلى للاستخدام الرشيد للبيئة، مع مراعاة السمات الوطنية المحددة. وأكد الوفد من جديد التزامه بتكثيف الجهود على المستوى العالمي لمكافحة التصحر وتآكل الأراضي والجفاف، وتعزيز قدرة

السكان على التكيف مع تغيرات النظام الإيكولوجي وضمان الحصول على المياه من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر.

12 - ووصف الوفد نفسه بأنه صديق حقيقي لأفريقيا وله التزام طويل الأمد بالتعاون مع القارة السمراء في إطار مبادرة الحزام والطريق ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي. وأكد الوفد من جديد التزامه بتعزيز المشاركة والتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعماً لتنفيذ خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وبالتالي المساهمة في تكامل أفريقيا وتنميتها وازدهارها.

13 - ورحب أحد الوفود بالآراء التي أُعرب عنها في مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول المعني بالديون، بينما أشار وفد آخر إلى التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل، وأعرب عن تقديره لمبادرة اللجنة فيما يتعلق بالحصول على الديون والتمويل الميسر.

14 - وأثنى وفد آخر على اللجنة لاعتمادها الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الديون في أفريقيا الذي سبق المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة لدعم صياغة استراتيجيات وطنية من أجل التنفيذ الناجح لمنطقة تجارة حرة في وسط أفريقيا.

15 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن اللجنة بحاجة إلى رفع مستوى طموحاتها، بالنظر إلى أن هناك 54 عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأشار إلى الشكل الثاني من البرنامج 18 من البرنامج الفرعي الأول، سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، الذي يظهر أن عددا قليلا فقط من الأعضاء يطبقون أدوات تحليل الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، سلط الوفد الضوء على أن عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذين من المتوقع أن يعتمدوا تدابير للحد من مخاطر الاستثمارات في سلاسل القيمة الإقليمية وإنشاء منصات إبلاغ وطنية موحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة كان منخفضا أيضا، كما هو مبين في الشكلين السادس والسابع من البرنامج 18.

16 - وأشار أحد الوفود إلى البرنامج الفرعي 2، التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي، وذكر أنه من منظور دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، يمكن لجميع البلدان أن تستفيد من التكامل الإقليمي. واستفسر الوفد عن التحديات الرئيسية التي تواجه اللجنة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وكيف يمكن للدول الأعضاء تقديم الدعم في هذا الصدد. واستفسر الوفد نفسه أيضا عن الكيفية التي يساعد بها استخدام الاجتماعات المختلطة في عمل اللجنة.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التكنولوجيا والابتكار والربط وتطوير البنية التحتية، أشار أحد الوفود إلى الجدول 18-9 ودعا إلى تبسيط حلقات العمل، وربما تقليل عددها، لصالح مشاريع محددة في مجالات مثل التحول الرقمي، والمبادرات المتعلقة بالربط، والتغطية بالإنترنت، ومراكز التكنولوجيا الرقمية.

18 - وأثنى أحد الوفود على التركيز على إدماج المنظور الجنساني والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو المذكور في الفقرات 18-4 و 18-9 و 18-10. غير أن وفدا آخر أشار إلى البرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات، وطلب الاستعاضة عن مصطلحات مثل القضايا الجنسانية والإحصاءات الجنسانية والمساواة بين الجنسين، بمصطلحات وتعابير تحظى بدرجة أكبر من توافق الآراء.

19 - وفيما يتعلق بالعنصر 3، الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا، من البرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، أشاد أحد الوفود بمشاركة اللجنة في الدورة الثالثة المشتركة للجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا، وكذلك بإنشائها مناطق اقتصادية خاصة، على النحو المبين في الجدول 18-23. وأعرب الوفد عن أمله في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مماثلة في وسط أفريقيا.

20 - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة 18-177، في إطار البرنامج الفرعي 9، الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية، لاحظ أحد الوفود أن ثلاثة من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد شرعوا في تقييم نظم الحماية الاجتماعية، وهو ما لم يشكّل أداء مستوفيا للهدف المقرر، واستفسر عن الأسباب التي حالت دون نجاح اللجنة في تقييم نظم الحماية الاجتماعية وعن الاستراتيجيات التي نفذت في عام 2025، إن وُجدت، لتيسير إجراء تلك التقييمات.

**الاستنتاجات والتوصيات**

21 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 247/79 في الخطة البرنامجية للبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة الثمانين للجمعية العامة.**